شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

حقوقنا المُنتهكة

في مثل هذا اليوم قبل ثلاث وستين سنة أصدرت الأمم المتحدة "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" لتكريس حقّ الناس جميعاً في الحرية والعدل والمساواة والسلام ولتحقيق "ما يرنو إليه عامة البشر (في) انبثاق عالم يتمتع فيه الفرد بحرية القول والعقيدة ويتحرر من الفزع والفاقة"، كما جاء في ديباجة الإعلان.

قبل تسع سنوات عندما كان نظام صدام لم يزل قائماً ونحن نعارضه كنا ننشط لكسب تأييد المنظمات العالمية والإقليمية وحكومات الدول المختلفة، مستخدمين قضية حقوق الإنسان ورقة رئيسية في ذلك النشاط، وساعين إلى إقناع العالم بأن نظام صدام ينتهك المواد الثلاثين للإعلان العالمي أو معظمها في الأقل، ولم يكن صعباً علينا إثبات ذلك، فالنظام كان بالفعل من أكبر منتهكي حقوق الإنسان في العالم.

صدام أعدم قبل خمس سنوات، ونظامه أصبح، بعَجْره وبجره، في ذمة التاريخ. لكن ماذا عن الآن، بعد تسع سنوات منَ سقوط نظام صدام؟ ماذا عن "نظامنا" الذي تولاه معظم الذين كانوا "يصدحون" بحقوق الإنسان ومظلومية الشعب إلى درجة أن العراقيين ظنّوا أن مفتاح فرجهم الأبدي قادم مع خلفاء صدام؟

أمامي الآن الإعلان العالمي بمواده الثلاثين. أقرؤها واحدة بعد الأخرى، وأكتشف أن النظام الحالي ينتهك، أو لا يُؤمّن تحقيق، معظم هذه المواد مثلما كان يفعل نظام صدام. "يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق"، تقول المادة الأولى، والعراقيون اليوم ليسوا متساوين في الكرامة والحقوق، فأعضاء الأحزاب الحاكمة وأزلام الشخصيات النافذة في السلطة لهم الأولوية في كل شيء وهم متقدمون على سائر العراقيين في الحقوق، وكثير من العراقيين لا كرامة له ولا حقوق، تماما مثلما كانت حاله في عهد صدام.

المادة الثلاثون تقول "ليس في هذا الإعلان نص يجوز تأويله على أنه يخوّل لدولة أو جماعة أو فرد أي حق في القيام بنشاط أو تأدية عمل يهدف إلى هدم الحقوق والحريات الواردة فيه"، وفي عراق ما بعد صدام لم يزل الكثير من أجهزة الدولة ومن الجماعات الحاكمة والأفراد المتنفذين في السلطة تتمتع بـ"حق" القيام بنشاطات وتأدية أعمال تهدف إلى هدم الحقوق والحريات العامة والفردية الواردة في الإعلان.

وبين أول مادة وآخر مادة ثمة الكثير من الحقوق والحريات التي تنتهكها دولتنا، فالمادة الثالثة تحظر التمييز من أي نوع ولون، ونحن لدينا أكثر من نوع ولون للتمييز.. تمييز سياسي، وتمييز جنسي (ضد المرأة) وتمييز ديني وطائفي وتمييز لصالح أصحاب السلطة والمال ضد عامة الناس.

المادة الخامسة تمنع تعريض أي إنسان للتعذيب والعقوبات والمعاملات القاسية والوحشية والحاطّة بالكرامة، ويومياً تقريباً يجري في بعض دوائرنا الأمنية تعذيب الناس بسبب مواقفهم السياسية، ومعاملتهم بالطريقة التي كانت أجهزة صدام تعامل المعارضين بها، واسألوا نشطاء التظاهرات عن صحة هذا الكلام.

المادة السابعة تقول "كل الناس سواسية أمام القانون"، ولدينا أناس فوق القانون وآخرون لا ينصفهم القانون.

في المادة ١٢ يرد "لكل شخص نفس الحق الذي لغيره في تقلّد الوظائف العامة في البلاد"، ولدينا حق تقلّد الوظائف مقتصر على أعضاء الأحزاب الحاكمة وأتباع قياداتها، بمن فيهم مزورو الشهادات والوثائق، فيما مئات الآلاف من الخريجين الأكفاء عاطلون عن العمل.

والمادة ٢٣ تقول "لكل شخص الحق في العمل... كما أن له حق الحماية من البطالة"، وحق العمل لم يزل مهدوراً في بلادنا، أما حق الحماية من البطالة فلا وجود له إلا على الورق.

المادة ٢٥ تقرر أن "لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته"، وهذا من الأحلام لملايين من أبناء الرافدين والنفط الذين يعتاش عشرات الآلاف منهم على الفضلات في المزابل وعلى الصدقات.

ليس هذا كل شيء .. والخلاصة إن حقوق الإنسان التي حاربنا نظام صدام بها لم تزل مهدورة في عراق ما بعد صدام.

الانسحاب الأميركي.. عسكريّ أم سياسي؟

■ التحالف الوطني متحذّر.. والائتلاف يجدّد رفضه البقاء الأميركي تحت أيّ مسمى

■ العراقية متخوّفة من اتفاقيات سرّية.. وتقارير تُفصّل وجود القوات بشكل قانوني

بعد أن أصبح موعد الانسحاب الأميركي يحسب بالأيام، تولّدت لدى بعض القوى السياسية تساؤلات كثيرة، لعل أبرزها؛ نوعية العلاقات بعد الانسحاب الكلي للقوات المقاتلة، حسب الاتفاقية التي أبرمت بين الجانبين عام ٢٠٠٨

انسحاب الجيش الاميركي.. (أرشيف)

□ بغداد / المدى – خاص

وماذا عن العلاقات الإستراتيجية المتفق عليها والى أيّ مدى سيستفيد الجانب العراقي من هذه الاتفاقية؟ وهل أنجزت أميركا مهمتها القتالية؟ وهل العراق اليوم خال من المجاميع الإرهابية والعصابات المنظمة والخارجين عن القانون؟ أم إنها مجرد وعود قد أطلقها الرئيس الأميركي إبّان حملته الانتخابية وأصبح من الضروري أن يفي بها بغض النظر عمّا سيشهده العراق، وبين شكوك السياسيين والواقع تبقى كل التوقعات والخيارات مفتوحة أمام الجميع، ولعل الآراء المتباينة بين النوّاب والمراقبين كانت تصب حول نظرتهم وحرصهم على بعض المصالح وما تحقق من تغيير في الخارطة السياسية على مدى السنوات التسع الماضية، بداية لا نعلم يقينا ما إذا كانت أميركا ستنسحب من العراق أم لا؟ وإذا ما انسحبت بصيغة أو أخرى فكم سيكون عدد المتبقي لأغراض التدريب والتأهيل؟ وما هي المفاجآت المحتملة التي قد تسبق موعد الانسحاب حسب وصف المسؤولين؟ .الأمر متروك إلى وقته، لكن الأطراف التي تتشكل منها حكومة الشراكة تتباين مواقفها إزاء الانسحاب من عدمه ويشوبها الغموض وتتحكم فيها طبيعة علاقات بعضها مع الجانب الأميركي، ومقدار تأثير الدول الإقليمية. التحالف الوطني، كتله اغلبها حسمت مواقفها من الانسحاب والإبقاء على ما هو ضروري ويتناسب ومهمات التدريب والتأهيل، وقليل منها مازالت مواقفها متذبذبة تتحكم فيها أسباب وضغوطات أخرى أو مصالح، سواء أكانت بخروج القوات الأميركية أم في بقاء جزء منها، وعلى سبيل المثال؛ إن الائتلاف الوطني ممثلا بكتلة الأحرار كان موقفه منذ البداية رافضا لبقاء أي قوة وتحت أي مسمى.

وقال النائب جواد الشهيلي في تصريح لـ(المدى) "إن خروج القوات الأميركية من العراق بمثابة نصر للمقاومة التي توعد بها مقتدى الصدر"، وتابع "نحن لا نرغب في بقاء أي جندي أميركي تحت أي مسمى كون العراق بلدا له ثقله من حيث المنظومة العسكرية ولا ننتظر مساعدة من أي دولة"، أما دولة القانون فأن الأمر قد يكون متشابها بعض الشيء، حيث أن بعض النواب رموا بالكرة في ملعب الحكومة معلنين أن القائد العام للقوات المسلحة هو فقط من يقدر حاجة العراق من قوات أو مدربين. وقال النائب كمال الساعدي عن ائتلاف دولة القانون في تصريح لـ(المدى) "الجانبان ملتزمان في تنفيذ الاتفاقية وستكون هناك اتفاقية إستراتيجية قد تنفّذ بعد عام ٢٠١١"، وتابع قائلا "حسب اطلاعي عن الاتفاقية، هناك تعاون واضح لدى الجانب الاميركي في جميع المجالات ومن اهمها العسكري، مما يجعلنا نرى أن الولايات المتحدة لم تتخل عن العراق كما يتصور البعض فهي ملزمة في تنفيذ الاتفاقية الإستراتيجية والتي تنص على تأهيل وتسليح المنظومة العسكرية بأحدث الأسلحة المتطورة وبإشراف مباشر من الولايات المتحدة، والحكومة قد أعلنت سابقا أن المفاوضات تسير بنحو جيد ولا توجد أي مشاكل تستحق الذكر".

وربما أن الضبابية وازدواجية المواقف يمكن تأشيرها في موقف القائمة العراقية، فأغلب كتلها ترغب في بقاء القوات، لاسيما وان المناورات واضحة في تصريحات واتصالات رموز القائمة، وهي غير واضحة في التعامل مع قضية مصيرية بهذا الحجم، أقلية منها حسمت موقفها مع الانسحاب، العراقية البيضاء - مثالاً، فقد كان موقفها يرفض بقاء القوات معتبرة أن العراق ليس ملزما في التعاون مع الجانب الاميركي بعد ٢٠١١ وان كثيرا من الدول متطور في الجانب العسكري ممكن أن تتعاقد معه الحكومة، ومن جانب آخر أعربت القائمة العراقية عن تخوفها من عدم وضوح الاتفاقية معربة عن خشيتها، إذا ما كانت هناك بنود سرية لم تعلن عنها الحكومة.

وقال النائب حامد المطلك عن القائمة العراقية التي يتزعمها اياد علاوي نحن اطلعنا على الاتفاقية الأميركية-العراقية وإذا تم تطبيقها بالبنود المتعارف عليها سيكون موقفنا ايجابيا، أما اذا كانت هناك بنود سرية فسوف يكون لنا موقف آخر، والأيام القليلة القادمة ستظهر لنا مدى مصداقية الجانب الاميركي لان الشعب لا يحتمل بقاء تلك القوات على أراضيه، إذ أكد النائب محمود عثمان في تصريح لـ(المدى) أن "الولايات المتحدة فشلت في العراق ومجمل ما تحقق في السنوات الماضية مازال يحتاج إلى وعي سياسي خصوصا أن الأطراف تعاني عدم ثقة، والرسالة الأخيرة التي وجهها الإرهابيون في تفجير البرلمان كانت واضحة وتدل على أنهم لا يزالون قادرين في شن هجماتهم في اي مكان حتى لو كان محصنا"، وأضاف عثمان " في هذه المرحلة، إذا تم تطبيق الاتفاقية بالكامل فأن الأميركان سيسلمون العراق إلى إيران وستكون الأخيرة هي من تتحكم في رسم السياسة الداخلية والخارجية، خصوصا أن الإيرانيين على وشك خسارة حليف استراتيجي مثل سوريا، متوقعا إثارة أزمات جديدة بين الأطراف السياسية كون العملية السياسية مازالت هشة ولا يوجد موقف موحد على ابسط الأمور وخروج القوات المقاتلة أمر طبيعي"، فيما تشير تقارير أميركية نشرت مؤخرا في شبكة كاونتربنج وعلى لسان مايكل نايتس، الخبير الأمني والعسكري في معهد واشنطن إلى أن الوجود الاميركي سيستمر في المحافظة على بعض المصالح التي تنوي الولايات المتحدة أن تكون حريصة عليها، فقد بيّن التقرير وبالرغم من التعهدات والاتفاقيات المبرمة أن الواقع أكثر تعقيدا، وأن أعدادا من أفراد الجيش الاميركي ستبقى في بغداد بشكل رسمي وقانوني بسبب وجود بعثة الأمم المتحدة والدبلوماسيين في السفارة الأميركية وهو واضح في البند ٣٩٢٧ من الباب ٢٢ من القانون الاميركي وهذا الوجود يعتبر قانونيا و قدّر بنحو ١٦٠٠٠ ألف قسموا على ١٤٠٠٠ فرد، سيكونون مدنيين من بينهم ٤٠٠٠ الى ٥٠٠٠ ستكون مهمتهم قتالية وحماية البعثة، وبرغم أن بغداد قد رفضت المدربين العسكريين الذين يعملون خارج سلطة رئيس البعثة فان جهود المساعدة الأمنية سوف تكون مصورة على النحو التالي-مكتب التعاون الأمني-العراق (OSC-I) وسيشمل هذا المكتب مؤقتا ١٥٧ فردا تابعين لوزارة الدفاع و٧٦٣ يعملون في فرق المساعدة الخاصة وطاقم الدعم. ومهمة المكتب هي "نُصح وتدريب ومساعدة وتجهيز" قوات الأمن العراقية. وسوف يركز أفراد البنتاغون على مراقبة القادة العراقيين وبناء قدرة مؤسساتية في الوزارات الأمنية وإدارة الاجتلاب الواسع لمعدات عسكرية أميركية تحت مظلة برنامج المبيعات العسكرية الخارجية وكذلك نقل المعدات العسكرية الأميركية الزائدة إلى العراق. وأما فرق المساعدة الخاصة فسوف تدعم عقود الدفاع العراقية الفردية ويمكن لعدد هذه الفرق أن يزيد لو جلب العراق المزيد من الأسلحة الأميركية في المستقبل، فضلا عن التقارير للقادة العسكريين في العراق التي تؤكد حاجة العراق إلى مزيد من القوات داخل المناطق المتنازع عليها والتي قدرت بنحو ٤٠٠٠ – ٦٠٠٠ جندي، وقد عرض رئيس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي في آب الماضي التقارير الفنية لخبراء عسكريين في اجتماع قادة الكتل. وتناول التقرير الأول جاهزية القوات العراقية،على ثلاثة مستويات، الأول؛ الأمن الداخلي، والثاني؛ حماية الحدود، والثالث؛ عن القوات المسلحة واستعدادها لمواجهة العدوان الخارجي".

الأسدي: ليس ضرورياً أن يتولّى الداخلية وزيرٌ مستقل

□ بغداد / المدى

عدنان الأسدي

أعتبر الوكيل الأقدم لوزارة الداخلية عدنان الأسدي، أمس، أن وجود وزير للداخلية في الوقت الحالي غير مهم، وفي حين أكد على ضرورة أن يكون تعيين الوزير من داخل المؤسسة نفسها، أشار إلى أن مفهوم الوزير المستقل طرحه الأميركيون لإبعاد وزير الداخلية الأسبق باقر جبر الزبيدي والمجلس الأعلى الإسلامي وحزب الدعوة عن الوزارة. وقال عدنان الأسدي لفضائية السومرية، إن "منصب وزير الداخلية غير مهم سواء وجد الوزير أم لم يوجد"، مبينا أن "الوزارة سائرة وهي تحتاج إلى إدارة وقد فوضت من قبل رئيس الوزراء بإدارة وزارة الداخلية". وأضاف الأسدي أن "وزير الداخلية الحالي هو رئيس الوزراء وهو الذي يتخذ القرار النهائي بعد لقائه الوكلاء وكادر الوزارة المتقدم"، مؤكدا أن "الوزارة تدار الآن بشكل سليم جدا، وأداؤها أفضل بكثير من السنوات السابقة لوجود موضوع المتابعة والمحاسبة". وتابع الأسدي أن "تعيين الوزير ضروري من الناحية السياسية"، لافتا إلى أن "تعيين وزير جديد من خارج وزارة الداخلية لا يمتلك الخبرة سيحتاج إلى وقت طويل لدراسة عمل الوزارة والقيام بعمليات معينة كالتغييرات والتعيينات ".وأشار الاسدي إلى أنه "لا يوجد وزير يولد مباشرة ولديه الفهم الكافي لإدارة المؤسسة بل سيتعلم منها"، مؤكدا أهمية أن "يكون الوزير ابن المؤسسة ولديه الخبرة في إدارتها، كما حدث مع وزير الدفاع سعدون الدليمي الذي لا يحتاج إلى الخبرة في إدارة وزارة الدفاع لأنه ابن الوزارة ووزير ناجح من الناحية الأمنية". وأعتبر الاسدي أن "سعدون الدليمي وبيان جبر صولاغ خلقا توأما ناجحا جدا في إدارة الملف الأمني خلال فترة تحد كبيرة بعد تفجير الإمامين في سامراء"، مؤكدا في الوقت نفسه أنه "ليس بالضرورة أن يتولى حقيبة الداخلية وزير مستقل، لأن المستقل كلمة حق يراد بها باطل". ولفت الاسدي إلى أن "مفهوم المستقل طرحه الاميركيون ضد بيان جبر صولاغ حين كان وزيرا للداخلية وباعتباره منتميا إلى جهة معينة"، مبينا أن "مفهوم وزير الداخلية يجب أن يكون مستقلا؛ تم طرحه لإبعاد صولاغ والمجلس الأعلى وحزب الدعوة عن الوزارة أثناء إعادة تشكيل الحكومة برئاسة نوري المالكي". وأشار الاسدي إلى أن "الكتل السياسية الأخرى تبنّت هذا المفهوم لأنها تعلم أنها لن تتسلم وزارة الداخلية فتبنوا رأي الأميركيين نفسه "، موضحا أن "وزير الداخلية المستقل لا يمتلك القوة الكافية في البرلمان وسينهشه اليمين واليسار وسيبيع الوزارة لترضية بعض الأطراف".

متخصّص الصحّة العقلية أوصى بعدم استخدام ماننك في العراق

□ عن : نيويورك تايمز

سبق أن أوصى الدكتور المتخصص بالصحة العقلية في مركز فورت دروم للجنود المستجدين بعدم استخدام الجندي برادلي ماننك – المتهم بتسريب أسرار إلى ويكيليكس– في العراق لأن صحته العقلية لا تؤهله للعمل في ميادين الحرب، إلا أن آمريه المباشرين لم يلتزموا بذلك وأرسلوه للعمل هناك. وقد توصل تحقيق عسكري إلى أن الآمرين لم يلتزما بمشورة الطبيب و أنهما فشلا في إخضاع ماننك للضبط العسكري، ما ساهم في اكبر خرق للشبكة العسكرية السرية في الولايات المتحدة منذ عقود.

ماننك، محلل معلومات يبلغ عمره ٢٣ عاما، متهم بتحميل ملفات سرية لوزارة الخارجية والبنتاغون على حاسوبه الشخصي، و في الصيف الماضي اتهم بتحويل معلومات سرية الى شخص غير مخول.

كشف التحقيق العسكري، المنفصل عن التحقيق الجنائي الجاري، أن المشرفين على ماننك لم يتبعوا إجراءات الإشراف على المنطقة التي تحفظ فيها المعلومات السرية مما زاد في مخاطر الخرق الأمني. وقد صدرت أوامر البنتاغون إلى اللجنة التحقيقية التي يترأسها اللواء روبرت كاسلين، للكشف عن كيفية حصول هذا الخرق وما إن كان هناك فشل مؤسساتي كبير سمح لماننك بتحميل الوثائق. وكان من المتوقع ان يرفع كاسلين النتائج التي يتم التوصل اليها الى السكرتير العسكري و الى وزير الدفاع روبرت غيتس في منتصف شباط الماضي. يقول احد المسؤولين المطلعين على التحقيق "هناك فشل خطير في سلسلة القيادة وإهمال في الإشراف على ماننك".

لم يتم تخويل مسؤولي الدفاع للتحدث عن مجريات التحقيق، حيث رفض ناطق باسم الجيش التعليق على التحقيق الجنائي و على تحقيق كاسلين حول التسريب.

كان ماننك يعيش في بوتوماك قبل التحاقه بالجيش عام ٢٠٠٧. وكان الجيش حينها يعاني نقصا في محللي المعلومات في العراق عندما تم تنسيبه للعمل هناك عام ٢٠٠٩. التحقيق العسكري لم يلق باللوم على تجنيد ماننك او على منحه التزكية الامنية، حيث يقول احد المسؤولين "لقد حدث شيء ما في حياته الشخصية بعد التحاقه بالخدمة العسكرية". من جانب آخر ذكر مصدر مطلع على سجلات صحة ماننك العقلية أن الضغوط التي قادت هذا الجندي إلى البحث عن مساعدة كانت تتمثل أساسا في "علاقاته الشخصية المتعثرة".

في فورت دروم، كان ماننك يتشاجر ويهدد بقبضته ويصرخ بوجه الذين هم اعلى منه رتبة في وحدته. أما في العراق ، فقد كان العريف المشرف عليه قلقا بشأن صحته العقلية لدرجة انه قام بتعطيل سلاحه الشخصي في كانون الأول ٢٠٠٩. و في ٢٠١٠ تم تنزيل رتبة ماننك بسبب إساءته إلى احد أقرانه من الجنود.

■ ترجمة/ عبدالخالق علي

مجلس النواب يستأنف عمله غداً

يستأنف مجلس النواب جلساته غدا ويتضمن جدول أعماله القراءة الأولى والثانية لـ١٤ مشروع قانون ومنها مقترح قانون صندوق تسليف الطلبة، وتنظيم وأحكام الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية.

وذكر مصدر برلماني ان جدول الأعمال يضم، القراءة الأولى لمشروع قانون انضمام العراق الى المعاهدة الدولية في شأن الموارد الوراثية للأغذية والزراعة، والقراءة الأولى لمشروع قانون تصديق اتفاقية التعاون الفني في مجال الصحة الحيوانية بين حكومتي العراق والمملكة الأردنية الهاشمية، والقراءة الأولى لمشروع قانون تصديق اتفاقية التعاون في مجال الحجر الزراعي.

محكمة جنايات ديالى تدين ١٧ متهماً

أعلنت محكمة جنايات محافظة ديالى، أمس، عن إصدارها أحكاما قضائية بسجن ١٧ مدانا بأحكام مختلفة، فيما أطلقت سراح ٤٧ معتقلاً بعد براءتهم من التهم الموجهة ضدهم خلال شهر تشرين الثاني الماضي.

وقال المتحدث الإعلامي باسم محكمة استئناف ديالى الاتحادية القاضي حسين حسن في تصريح لوكالة السومرية نيوز إن "محكمة جنايات ديالى أصدرت أحكاما قضائية بحق ١٧ مدانا بأحكام مختلفة"، مبينا أن "المحكمة أطلقت سراح ٤٧ معتقلاً لعدم ثبوت التهم الموجهة ضدهم خلال شهر أيلول الماضي".

شوان يعترض على التعديلات الدستورية

وصف النائب عن ائتلاف الكتل الكردستانية، شوان محمد طه، الحديثَ عن إجراء تعديلات دستورية بغير المنطقي في الوقت الراهن.

وقال طه إن تعديل الدستور يتطلّب استقرارا في العملية السياسية. وأضاف في تصريحات صحفية أن الحديث عن إجراء تعديلات دستورية ما زال مبكرا جدا في ظل الوضع الحالي الذي يتّصف بالتوتر وعدم الاستقرار السياسي. ففي مثل هكذا ظروف يكون التطلع إلى تعديل الدستور بعيدا عن الواقع. فضلا عن كون هذه الخطوة بحاجة إلى الحكمة والتأني.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
نائب رئيس التحرير: عدنان حسين
مدير التحرير: علي حسين
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦
بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون